اسرائيل وجنوب أفريقيا
تحالف بغيض

على عكس ما قد يوحي به موقف الدولتين العلني من قضية العنصرية، فان تحالفاً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً قد نشأ بين اسرائيل وجمهورية جنوب أفريقيا كحقيقة مدعمة بالوثائق. ولقد ساهم في اخفاء الطبيعة المتمادية لهذا التحالف واقع أن تفاصيله لم تنشر سوى على نطاق ضيق خارج هاتين الدولتين المعنيتين، ونفي الحكومة الاسرائيلية الشديد في الأمم المتحدة لكل تهم التعاون؛ وسببت الجوانب العسكرية، بشكل خاص، ارباكاً على الصعيد الدولي، كونها مثلت تحدياً لقرار مجلس الأمن بحظر الأسلحة عن جنوب أفريقيا، ولأنها شملت حقل التكنولوجيا النووية شديد الحساسية.

وهدف هذه الدراسة تجميع ما نشر من وقائع حول التحالف واثبات الأهمية الحاسمة لدور اسرائيل الحالي في تمكين جنوب أفريقيا من المضي في تحديها للرأي العام العالمي، عبر سياسة التمييز العنصري، وفي احتلالها غير الشرعي لناميبيا، واعتداءاتها ضد دول أفريقية مستقلة ولا سيما أنغولا. وستكشف هذه الدراسة أيضاً أن اسرائيل، بخرقها حظر الأسلحة الذي أقره مجلس الأمن والعقوبات الاقتصادية والسياسية التي دعت الجمعية العامة الى تطبيقها ضد نظام التمييز العنصري، احتلت موقعاً مهماً في اطار دعم دولي خفي أوسع لجنوب أفريقيا.

العلاقات بين اسرائيل وجنوب أفريقيا: الخلفية من ١٩٤٨ الى ١٩٧٦

تعود جذور العلاقة السياسية بين حكومة جنوب أفريقيا ودولة اسرائيل الى العام ١٩٤٨. وهي السنة التي أعلن فيها قيام دولة اسرائيل، وتسلم «الحزب الوطني» (الأفارقة الوطنيون) السلطة في جنوب أفريقيا. وكانت حكومة الدكتور د.ف. مالان من أوائل الذين اعترفوا، قانونياً، باسرائيل. وفي العام ١٩٥٠، زار رئيس الوزراء الاسرائيلي موشي شاريت جنوب أفريقيا، في أول سلسلة تبادل زيارات على المستوى الوزاري بين الدولتين. وفي العام ١٩٥٣ كان الدكتور مالان أول رئيس وزراء يزور اسرائيل. ومنذ البداية، وعلى الرغم من تاريخ «الحزب الوطني» في التعبير الواضح عن معاداته للسامية ودعمه العلني للنازية قبل وخلال الحرب العالمية الثانية، فقد قدم هذا الحزب الدعم لاسرائيل في مجالين عمليين مهمين: إذ سمح للضباط اليهود الاحتياطيين في جيش جنوب أفريقيا بالخدمة في الجيش الاسرائيلي، وسمح بنقل الأموال والسلع الى اسرائيل[١].

وشمل أول رابط تجاري مهم بين الدولتين تجارة الماس. وأنشأت اسرائيل مصنعاً لصقل الماس في الخمسينات، واشترت معظم ماسها من جنوب أفريقيا بواسطة «منظمة التجارة المركزية»[٢].